

## تقديرات بتراجح إنتاج القطن بالحسكة إلى الثلث

الحسكة - دحام السلطان

كشف رئيس دائرة الإنتاج النباتي لدى مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة المهندس رجب السلامة «الوطن» أن تقديرات إنتاج محصول القطن لهذا الموسم لا تتعدى ٥ آلاف و ٥٠٠ طن فقط، مبيناً أن هذا الرقم يعتبر متدنياً، قياساً على كميات الإنتاج خلال المواسم السابقة، إذ وصل إنتاج الموسم العام الماضي إلى نحو ١٥ ألف طن. وعمل السلامة أسباب تدني مستوى الإنتاج بعزوف الفلاحين عن زراعة المحصول نتيجة غياب أبسط مقومات التشجيع على زراعته، ولاسيما المرتبطة بمسألة التمويل الزراعي، وعدم توافر حوامل الطاقة والمحروقات بشكل جيد، إضافة إلى عدم تأمين أبسط مستلزمات الإنتاج الزراعي بالشكل المطلوب، من بذور محسنة وأسمدة كيميائية ومبيدات وقائية وحشرية، والأهم من هذا كله اتجاه الفلاحين نحو زراعة المحاصيل العطرية والطبية على حساب زراعة محصول القطن كمحصول إستراتيجي.

أوضح رئيس دائرة الإنتاج النباتي أن الكمية المقطوفة من المحصول لم تتجاوز ١٠٠٠ طن إلى الآن من المساحات المزروعة وحسب التراثبية في الزراعة بمناطق أبو راسين ورأس العين والدرباسية والقامشلي وتل براك والجوابية وتل حميس والقحطانية والمالكية.

وأشار إلى وجود تفاوت في حجم المساحة الزراعية المخططة والمحددة بـ ١٦٦٠ هكتار، والمرخص منها بنحو ٢٢٧١ هكتاراً، والمزروع بمساحة ١٧٤٠ هكتاراً فقط، وهي التي كانت تقدر بـ ٤٨٧٠ هكتاراً في الموسم الزراعي الماضي، ويإنتاج وصل إلى ١٥ ألف طن، لافتاً إلى أن التسويق سيكون بشكل مباشر من حقول الإنتاج وبتأجه مراكز التسويق في المنطقة الوسطى بمدينة حماة، ووفق السعر الذي رفعته الحكومة عن العام الماضي الذي توقفت التسعيرة فيه عند ٢٢٥ ليرة سورية فقط، إلى ٣٠٠ ليرة سورية للمكغ الواحد.



## ٨٠ مليار دولار خسائر القطاع العام

# مخوف لـ«الوطن»: عنوان مشروع قانون الإدارة المحلية وحدة الأراضي السورية

٣ آلاف موظف مخوف

منذ بداية الأزمة ١٤

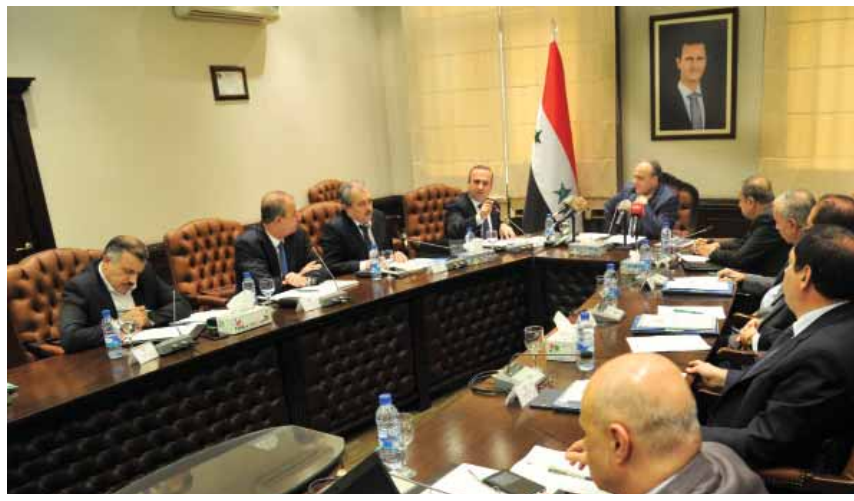
ألف مصاب

خليل لـ«الوطن»: الحكومة

ستطرح خطة استثمارية

للمستثمرين المحليين ومن

الدول الصديقة



محمد منار حميجو

أعلن وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخوف أن خسائر القطاع العام بلغت ٤٠ تريليون ليرة سورية أي ما يعادل أكثر من ٨٠ مليار دولار، موضّحاً أن أكثر من ٧ تريليون ليرة قيمة دفترية والخسائر غير المباشرة بلغت نحو ٣٣ تريليون ليرة.

في تصريح خاص لـ«الوطن»، قال مخوف: إن القيم الدفترية وهي ٧ تريليونات بحاجة إلى تصحيح للتناسب مع الأسعار الراهنة، مشيراً إلى أنه تم تسعير بعض المنشآت على سعر وقت تأسيسها أي منذ أربعين عاماً.

وأكد مخوف أنه في حال تم تصحيح هذه القيم فإن المبلغ معن أن يصبح أكبر من ذلك بكثير على حسب سعر صرف الدولار.

وبيّن مخوف أن عدد المباني الحكومية التي تضرت خلال الأزمة بلغت نحو أكثر من ٢٨ ألف مبنى حكومي منها ١١٩٤ مبنى أثرياً إضافة إلى تضرر أكثر من ٣٢ ألف آلية، مؤكداً أن عدد الموظفين الذين استشهدوا خلال الأزمة بلغ ٩ آلاف ١٤ ألف مصاب إضافة إلى ٣ آلاف آخرين.

وفي سياق منفصل أعلن مخوف أن العنوان الرئيس لمشروع قانون الإدارة المحلية وحدة أراضي سورية وعلمها، مشيراً إلى أن القانون الحالي من أكثر القوانين تطوراً في العالم إذا ما قورن بها.

وأكد أن القانون يعطي المجالس المحلية صلاحيات كبيرة وحقوقاً وقررة على إدارة الموارد الطبيعية

## أصحاب المساكن يطالبون بإخلاء «المهجريين» من منازلهم

القنيطرة - الوطن

انخفضت شكاوى المقيمين في مركز إيواء الخياط الكائن في تجمع جديدة عرطون الفحل بعد مرور ثلاث سنوات على إقامتهم بهذا المركز، ربما لفتاعتهم أن واقع الحال لم ولن يتغير نظراً للطلبات التي تقدموا بها ولم يتم تداركها وتبليتها ولكن اللافت خلال جولة عضو المكتب التنفيذي المختص زايد الطحان على مركز الخياط (اليوم) طلب المهجرين بتواصل المسؤولين بالمحافظة معهم وزيارتهم بشكل مستمر للوقوف على هومهم ومعاناتهم.

ولعل من أبرز الهموم التي تقدم بها المهجرون المقيمون بمركز الخياط المؤقت هو البحث عن بدائل لهم لأن الشقق المسانن التي يقفون بها هي ملكية خاصة وأصحاب تلك المساكن يريدون مساكنهم وبيوتهم، حيث أكد أحد المقيمين أن صاحب إحدى الشقق أخرج عائلة شهيد دون مراعاة لظروف تلك الأسرة المهاجرة والتي تحلم بأقرب وقت بالعودة إلى منزلها التي هجرت منه قسراً بالقطاع الجنوبي من المحافظة.

كما طالب المقيمون بمركز الخياط بتقديم السلل الصحية التي منذ إقامتهم بمركز الخياط لم يستلموا تلك السلل سوى مرة واحدة ويؤكدون أن تقطع الهلال الأحمر التابعة لشعبة قنيطرة بريف دمشق والأندلس توريد يبدؤون من أول الأسماء وهكذا وبالتالي غياب العدالة والمساواة بين المهجرين، كما أن السلل الغذائية توزع مرة كل أربعة أشهر وانخفضت الكميات الواردة إليها والجميع يعلم واقع الأسعرا والظروف المعيشية التي تعاني منها الأسر المهجرة والمقيمة بمراكز الإيواء أو المستجرة من أبناء التجمع، كما طالب

استثمارية للمستثمرين المحليين ومن الدول الصديقة أو من خلال المشاريع التشاركية، معتبراً أن مسألة إعادة الأعمار عملية متكاملة بدأت ويتم تطويرها نحو الأفضل ضمن رؤية حكومية. وأشار خليل إلى أن هناك مشاريع مقترحة في مسألة إعادة الإعمار من الدول الصديقة، موضّحاً بأنها ليست على مستوى وزارة الاقتصاد بل إن جميع الوزارات معنية فيها.

وأضاف: إن القرار الاستثماري ليس أنياً بل لابد من جمع بيانات ومعلومات سواء التكاليف والمردود وغيرها من الأمور الأخرى التي تخص هذا المجال.

ضمن حدود المجلس المحلي. وأضاف مخوف: إن هدفنا هو تطوير أي أمر يصب في إدارة الموارد المحلية بشكل يعكس على الشعب السوري الواحد وعلى المجتمع المحلي ضمن المجلس المشكل فيه.

من جهته أكد وزير الاقتصاد سامر خليل أن اللجنة تمارس دوراً حيوياً في مسألة إعادة الإعمار وأنجزت الكثير من الأمور في مسألة إعادة الإعمار خلال الفترة الماضية إضافة إلى أن تدخلها كان حيوياً.

وتكشف خليل أن الحكومة ستطرح خريطة

تشكيل رؤساء الأقسام في اقتصاد دمشق.. ووعود بإصدار نتائج جميع المقررات في أسبوعين

## غانم لـ«الوطن»: ١٠ حالة شعب وغش في امتحان «الإضافية» ونعاني نقصاً في الموظفين

فادي بك الشريف

أصدر وزير التعليم العالي عاطف ذئاف قراراً بتشكيل رؤساء الأقسام في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق شملت تكليف محمود زنبوع رئيساً لقسم الاقتصاد، ورائياً زير لقسم المصارف، ورعد الصرن للإدارة، وإبراهيم ميهل للمحاسبة، وميساء حموض لقسم الإحصاء.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق عدنان غانم: إن الأقسام العلمية في الكلية تضم ٥٢ عضو هيئة تدريسية مهمتها متابعة جميع المسائل العلمية وخاصة ما يتعلق بطلاب الدراسات العليا، مشيراً إلى أن كلية الاقتصاد تضم ١٤ ألف طالب وطالبة في سنوات الدراسة الأربع، مع وجود ١٨٠ طالب دراسات عليا.

وبين غانم وجود ٤ برامج أكاديمية في المحاسبة والاقتصاد والإدارة والمصارف، إضافة إلى برنامجي تأهيل وتخصص في (المحاسبة الضريبية والإدارة)، مؤكداً في سياق أن الخطة الدراسية للسنتين الثالثة والرابعة في كلية الاقتصاد أصبحت شبه جاهزة، وتتضمن تحديداً للمناهج بما يتواءم مع التغييرات الحاصلة ومتطلبات سوق العمل، على أن يشمل التحديث مختلف المقررات في الكلية ممن تم الاتفاق على ضرورة تغييرها بما يعكس إيجاباً على الطلاب والعملية التعليمية ويواكب المهام الاقتصادية العربية والعالمية.

وفيما يخص نتائج مقررات الدورة الإضافية، وعد عميد الكلية بصورتها

## إطفائيو درعا المؤقتون محرومون من طبيعة العمل والوجبة الغذائية!

درعا - الوطن

الحققة، وشدد على ضرورة صرف طبيعة العمل والوجبة الغذائية للمؤقتين تحسين دخلهم والحفاظ على استمرارهم في العمل وتشجيعهم على التفاعل فيه، وصرف بدل الدوام في الأعياد والاستقرار وصرف بدل اللباس بما يلبي متطلبات هذه المهنة الخطرة مع تأمين ستر واقية للرصاص نظراً للحاجة الماسة لها للعمل في الظروف الراهنة، علماً أن مسوغات مجلس مدينة درعا الذي يتبعه الفوج بعدم توافر السيولة اللازمة لصرف بدل الأعياد والاستقرار وغيره ينبغي أن تنتهي.

ولفت مصدر «الوطن» في اتحاد العمال إلى سوء المعر الحال وعدم تلبية الحاجة، إذ يتألف من مهجع صغير يتسع لـ أسرة في داخله مقسم الفوج ودورة مياه، والمأمول تأمين مقر آخر أو إشادة مقر جديد بالتعاون مع المنظمات الدولية، وللسرعة يمكن أن يكون سبق الصنع، وطالبت مصادر الاتحاد بضرورة إفاة العاملين في مجلس المدينة المذكور بالتعاون مع المنظمات الدولية، وللسرعة يمكن تأمين مقر جديد للعمال في مدينة درعا.

ليس يخاف على أحد حجم المخاطر التي يتعرض لها رجال الإطفاء خلال قيامهم بعملهم الذي يتجلى بمهام خطيرة وفي أصعب الظروف لإخماد الحرائق والحفاظ على حياة الناس والممتلكات العامة والخاصة، وخلال الأحدات التي مرت بمحافظة درعا نفذ فوج الإطفاء العديد من المهام بتفانٍ وشجاعة وقدم عدداً من الشهداء والجرحى في سبيل ذلك.

ويؤزاء الرجال شكواهم التي تستحق النظر، إذ إن المؤقتين منهم الذين وصلت خدمات بعضهم لسنوات عدة لا تصرف لهم طبيعة العمل والوجبة الغذائية، حتى إن قيمة طبيعة العمل للدائمين لم تعد مقبولة، أضف إلى ذلك أنه لم يصرف للدائمين والمؤقتين المنصوص عليها في قانون الإدارة المحلية، والبدل محدي للباس العمالي البالغ ٢٠ إلى ٢٢ ألف ليرة، بحيث لا يكفي لتغطية اللباس المحدد بجاكيت جلد كل سنتين مرة وبدلات العمل وبدلات الخروج واللباس الرياضي والدخلي.

بدوره اتحاد عمال درعا أيد مطالب عمال الإطفاء



وأكد غانم أن برامج الدراسات العليا في الاقتصاد أصبحت جاهزة وتعلن خلال أيام قليلة، علماً أن امتحانات الدراسات العليا تبدأ بـ ٢٣ الشهر الجاري، مشيراً إلى تأمين جميع المستلزمات لسير الامتحانات بالشكل الصحيح، وإلى أن عقوبة الغش في امتحان الرسائل العليا هي الفصل النهائي، ولاسيما أن الأمر يتعلق بتخرير طلاب لإكمال درجة الدكتوراة.

ولفت غانم إلى بدء امتحانات التعليم المفتوح في برنامجي المحاسبة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مضيفاً إن نسب الحضور جيدة جداً في الامتحان، وخاصة أنه يسمح للطلاب في السنوات الأولى والثانية والثالثة التقدم إلى ٤ مقررات، وطلاب السنة الرابعة يتقدمون إلى ٦ مقررات، وفي حال تم تجاوز عدد المقررات الستة يتقدم الطالب إلى ٤ مقررات فقط.

خلال فترة ١٥ يوماً، مشيراً إلى أن الكلية صدرت لائحة تاريخه ١٠٠ مقر في السنوات الدراسية الأربع وذلك من أصل ١٢٢ مقراً، منها بنسب النجاح الجيدة، وأنه تم ضبط ٦٠ حالة شعب وغش امتحاني في الدورة الإضافية تراوحت بين الإنذار والفصل لدورتين، مضيفاً إن الكلية أصدرت برامج الدوام لطلاب مرحلة الإجازة.

ولفت غانم إلى مشكلة تعاني منها الكلية على صعيد نقص عدد الموظفين، مشيراً إلى وجود ٥٩ موظفاً، في حين كلية الاقتصاد بحاجة إلى ١٠٠ موظف آخر على الأقل بهدف تأمين مستلزمات العملية الدراسية والامتحانية، علماً أنه تمت الاستعانة في الدورة الإضافية بطلاب الدراسات العليا، إضافة إلى وجود تنسيق مع مديرية شؤون الطلاب المركزية في رئاسة الجامعة لتزويد الكلية بعدد إضافي من الموظفين.

## أحيلت الشكاوى على الرقابة للتحقيق

إشارة إلى المادة المنشورة في صحيفة «الوطن» العدد ٢٧٣٢ بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٧ بعنوان: «شجار طبية والمرضى يودي بحياة المريض نبين ما يلي: قدمت إلى مديرية صحة السويداء شكوى رقم ١٠٥/٠.س.م بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٦ وأحيلت الشكاوى بنفس التاريخ إلى دائرة الرقابة الداخلية للتحقيق

مدير صحة السويداء  
الدكتور حسان حمد عمرو